بشأن أعداد المواطنين الإماراتيين العاملين بالمحطات الخارجية للشركة حول العالم

الاتحاد للطيران تعلن عن تحقيق نمو يزيد على 130 في المئة

أعلنت الاتحاد للطيران، الناقل الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، عن تسجيل زيادة باهرة في أعداد موظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة العاملين في المحطات الخارجية للشركة حول العالم بنسبة تزيد عن 130 في المائة مقارنة بنهاية العام الماضي، حيث وصل عدد موظفيها من المواطنين الإماراتيين الذين يعملونبالشركة خارج الدولة في الوقت الراهن إلى 142 موظفا على امتداد شبكة الوجهات العالمية التابعة للشركة.

وعلى مدار الأشهر الثلاثة القادمة كذلك، سوف توظف الاتحاد للطيران 33 مواطنا إماراتيا بصورة إضافية حيث من المقرر انتدابهم للعمل بمكاتب الشركة في أسواق دول الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا وأستراليا والأمريكتين، بما يرفع العدد الإجمالي للمواطنين الإماراتيين الذين يشغلون مناصب دولية بالشركة إلى 175 موظفا إماراتيا بنهاية عام 2014.

ويجري شغل هذه المناصب الدولية عبر الخريجين من برامج تطوير مهارات المواطنين الإماراتيين التي توفرها الشركة والحائزة على العديد من الجوائز، إضافة إلى المرشحين من المواطنين العاملين لدى الشركة بالفعل أو المتقدمين الجدد. وسوف يتم انتداب عدد من المواطنين الإماراتيين العاملين بالشركة كذلك للعمل لدى شركات الطيران الشريكة للاتحاد للطيران في مختلف أنحاء العالم.

وبهذا الشأن، أفاد راي غامبل، رئيس شؤون الموظفين والأداء بالاتحاد للطيران، بالقول «يمثل التوطين أحد محاور التركيز الرئيسية بالاتحاد للطيران، ويحدونا الفخر بأن توفر لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بيئة عمل حيوية تساهم في تطوير مساراتهم المهنية مع إتاحة مختلف الوظائف في طائفة واسعة من مجالات العمل مثل الموارد البشرية والمالية والتسويق وعمليات المطارات».

وقال «نظراً للنمو المطرّد الذي تشهده الشركة في مختلف أنحاء العالم، تتزايد أعداد المناصب الشاغرة بالشركة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة بما يوفر فرصة فريدة من نوعها لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة لاكتساب الخبرات الدولية وتوسيع نطاق مهاراتهم ومعارفهم وتسريع عملية الترقي في مساراتهم الوظيفية عقب عودتهم إلى أرض الوطن».

وأضاف راي «تمثل هذه التطورات أمراً حيوياً للاتحاد للطيران وتدعم استراتيجية التوطين بالشركة على المدى البعيد. ويشغل مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة في الوقت الراهن المرتبة الأولى على صعيد أعداد المديرين من جنسية واحدة بالشركة ونحن مستمرون في العمل على تحقيق أهدافنا المتمثلة في زيادة عدد موظفينا من أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة عاماً تلو الآخر».

وقد تقدم مؤخراً ما يزيد عن 2,000 مواطن ومواطنة إماراتية لشغل أدوار وظيفية بالاتحاد للطيران، بما يؤكد على مكانة الشركة كواحدة من جهات العمل المفضلة لدى المواطنين الإماراتيين. وفي إطار جهود الشركة لاستقطاب المزيد من المواطنين الإماراتيين للعمل بالشركة وتحقيق أهدافها في إطار مبادرة «أبشر»، تعمل الشركة عن كثب مع وزارة شؤون الرئاسة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومجلس أبوظبي للتوطين، وكليات التقنية العليا، وجامعة زايد، وجامعة أبوظبي بجانب عدد من الهيئات والمؤسسات المتخصصة بالدولة.

كما توفر الاتحاد للطيران برنامجاً من عامين إلى ثلاث أعوام لتطوير مهارات المديرين الخريجين يهدف إلى صقل وتطوير مهارات المواطنين الإماراتيين وإعدادهم لتولي المناصب القيادية في قطاع الطيران مستقبلاً، حيث يحصل المشاركون بالبرنامج على مزيج تعليمي يجمع ما بين الدراسة المتخصصة في القاعات الدراسية إلى جانب التدريب في مقر العمل سواء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو بالخارج. وفي مستهل هذا العام، كرّمت الشركة أحدث دفعاتها من الخريجين التي ضمت 217 خريجاً من البرنامج ونظمت الشركة مراسم احتفالية للترحيب بالخريجين في مناصبهم الجديدة بالشركة التي شملت مناصب للطيارين والمديرين المتخصصين وموظفي مراكز الاتصال والمهندسين الفنيين.

وعن ذلك أفادت رأية الكعبي، وهي إحدى المديرات الخريجات بالاتحاد للطيران وتعمل في الوقت الراهن بمكاتب الشركة في طوكيو باليابان، بالقول «يعد برنامج تطوير مهارات المديرين الخريجين بالاتحاد للطيران منصة رائعة للانطلاق نحو فرص وظيفية واعدة لبناء قادة المستقبل في قطاع الطيران. وقد ساعدني البرنامج على تطوير مهاراتي وخبراتي بوتيرة سريعة لم يكن بالإمكان تحقيقها في وظيفة أخرى. وحيث أنني مواطنة إماراتية، يحدوني الأمل في أن أكون دوماً أحد الأصول الهامة لدى الناقل الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة».

وقالت إيمان العلوي، وهي إحدى المديرات الخريجات بالاتحاد للطيران وتعمل في الوقت الراهن بمكاتب الشركة في سيدني بأستراليا «كان انضمامي إلى فريق الشؤون التجارية في أستراليا والعمل ضمن فريق متعدد الثقافات عاملاً هاماً في بناء قدراتي وصقل شخصيتي. وكلي ثقة بأن ذلك سوف يعود بالنفع الوفير على مستقبلي الوظيفي على المدى الطويل بما يكفل لي تحقيق النجاح في قطاع الطيران».

وبدوره، أفاد أحمد رشود الشحي، الذي استهل عمله في الشركة كمدير متخرج ويشغل في الوقت الراهن منصب المدير العام لمكاتب الاتحاد للطيران في سيشل، بالقول «انضممت إلى قسم الاتصالات التسويقية بالاتحاد للطيران في 2010 فور تخرجي وبعد أن أكملت ثلاث سنوات أتاحت لي الشركة فرصة رائعة للعمل كمدير عام لمكاتب الشركة في سيشل، وإلى جانب مسؤولياتي الحالية وبالتنسيق مع برنامج التوطين بالاتحاد للطيران، توفر لي الشركة كذلك كافل سُبُل الدعم للحصول على درجة الماجستير من كلية تولوز للأعمال في فرنسا».

وقالت عائشة العذاري، التي تعمل في منصب مديرة الموارد البشرية الإقليمية لمنطقة الأمريكتين بالاتحاد للطيران «يسعدني العمل في شركة تسعى جاهدة إلى تطوير موظفيها عبر تقدير إنجازاتهم وإتاحة الفرص الوظيفية الواعدة لهم، وقد انتقلت إلى مكاتب الشركة في نيويورك في عام 2012 لتأسيس عمليات الموارد البشرية للشركة في منطقة الأمريكتين وتحقيق تحسن مستدام في هذا الصدد، وهي مهمة أشعر بالفخر على إنجازها، ويحدوني الأمل بأن يتمكن كل إماراتي وإماراتية من اغتنام الفرص الرائعة التي توفرها الاتحاد للطيران لتعزيز مهاراتهم وتوسيع قاعدة معارفهم من أجل خدمة الوطن والشركة على أكمل وجه».

وأفادت فاطمة الخروصي، التي تشغل في الوقت الراهن منصب مدير عمليات المطار لدى محطة الشركة في سيدني، بالقول «أكملت برنامج المديرين الخريجين عام 2009 وتخرجت منه للعمل في منصب مدير مناوب لعمليات المطار وأصبحت أول إماراتية بالاتحاد للطيران تعمل في مجال عمليات المطار خارج الدولة، وكانت البداية في لندن ثم مانشستر وسنغافورة بعد ذلك. وأشعر بالفخر لما أقدمهن مساهماتمستمرة بالشركة».

وقد توسعت الاتحاد للطيران في جهودها لتطوير مهارات المواطنين الإماراتيين مع إطلاقها لبرنامج تنمية مهارات وكفاءات الشؤون المالية للخريجين الذي يمتد على مدار عامين، ويهدف إلى إعداد المتدربين الإماراتيين لشغل وظائف واعدة في مجال المحاسبة المالية وتزويدهم بالمؤهلات المتخصصة من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) التي تعد بمثابة الجهة العالمية المنظمة لشؤون المحاسبين القانونيين المعتمدين. كما أعلنت الاتحاد للطيران الشهر الماضي عن خططهالتأسيس «مركز التميّز في حساب العائدات» في مدينة العين بإمارة أبوظبي والذي سوف يوفر فرص عمل متميزة لما يزيد عن 1,000 مواطن ومواطنة إماراتية على مدار السنوات الثلاث القادمة إلى جانب تحقيق قيمة اقتصادية على المدى الطويل لإمارة أبوظبي، ومن المخطط أن يكون مركز التميّز الجديد أحد المراكز العالمية الرائدة في مجال حساب العائدات، حيث سيوفر خدمات واسعة النطاق بأسعار تنافسية من شأنها تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف وتعزيز عوامل الفعالية التشغيلية للاتحاد للطيران وغيرها من شركات الطيران الأخرى.

إيمان العلوي تتوسط اللقطة

رئيس الغرفة يستقبل السفير الإسباني

جانب من الاجتماع

استقبل علي محمد ثنيان الغانم - رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت بمكتبه صباح أمس كارلوس سانتث دي تيخادا - سفير مملكة أسبانيا لدى دولة الكويت.

وقد جاء هذا اللقاء بهدف مناقشة طبيعة التعاون الاقتصادي بين دولة الكويت ومملكةأسبانيا وسبل تعزيز العلاقات بين البلدين الصديقين، حيث أكد سعادة السفير الذي يزور الغرفة للمرة الأولى على طيب وعمق العلاقات السياسية التي تربط بين الكويت وأسبانيا معربا عن أمله في أن تتطور العلاقات الاقتصادية خاصة بعد الزيارة التاريخية للعاهل الأسباني السابق جلالة الملك خوان كارلوس الى دولة الكويت في ابريل الماضي واللقاء الذي عقد مع القطاع الخاص الكويتي حيث لاقى نجاحا باهرا وترك انطباعا جيدا وسط مجتمع الأعمال الأسباني.

وقداكد علي الغانم بان الغرفة حريصة على تعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين موضحا انه رغم وجود عدد لا بأس به من الاستثمارات الكويتية الناجحة بأسبانيا الا انها لا ترتقي الى المستوى المأمول خاصة بامتلاك القطاع الخاص الكويتي لسيولة مالية وفيرة ممكن استغلالها في عمل شراكات كويتية أسبانية مشتركة، وقد أكد على توافر فرص ممتازة للتعاون من خلال المشاريع التنموية الكبيرة في دولة الكويت والامكانات الهائلة التي تمتلكها الشركات الأسبانية خاصة في مجالاتالمقاولات والبناء، والهندسة المعمارية، المدنية والكهربائية، وبناء المطارات،موضحا أنها عوامل أساسية في تقوية العلاقات المشتركة ، كما حث الغانم على ضرورة تفعيل التعاون على مستوى الغرف التجارية والصناعية مضيفا ان غرفة تجارة وصناعة الكويت تحتل مكانة مرموقة على المستوى المحلي، الاقليمي، والدولي مؤكدا على استعدادها في تسخير كافة إمكاناتها للسفارة الأسبانيةخاصة فيما يتعلق باستقبال الوفود الاقتصادية بالاضافة الى التزويد بالمعلومات التجارية والاستثمارية.

خصم حصري 15 في المئة لحاملي بطاقات بنك الخليج الإئتمانية لدى «صفاة هوم»

أعلن بنك الخليج عن طرح عرض ترويجي حصري بالاشتراك مع "صفاة هوم" لمنح حاملي بطاقاته الإئتمانية خصماً بنسبة 15% على تشكيلات مختارة.

وبموجب هذه الشراكة، يتمتّع حاملو بطاقات بنك الخليج الإئتمانية بخصم 15% في جميع معارض صفاة هوم في مختلف انحاء الكويت عند شراء أي من التشكيلات التالية: ماري كلير، ALF إيطاليا، والكسندر اند جيمس. ويسري هذا العرض لغاية 30 نوفمبر 2014. هذا ويلتزم بنك الخليج بمنح عملائه تشكيلة حصرية من العروض التي يحرص على تجديدها وتنويعها بصورة مستمرة، إلى جانب مجموعة متميزة من الخدمات المصرفية والمنتجات المالية. ولمعرفة المزيد حول العروض الترويجية التي يقدمها بنك الخليج، يمكن للعملاء زيارة أحد فروع بنك الخليج البالغ عددها 58 فرعاً أو الاتصال بمركز خدمة العملاء.

تقرير لـ«ڤنتشرز» يُظهر أن الإنفاق سيتضاعف هذا العام

ترسية عقود بقيمة 45 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية بالخليج في 2014

قال تقرير حديث إن قيمة العقود المتوقع ترسيتها في مشاريع البنية التحتية بدول الخليج بحلول نهاية العام الجاري ستصل إلى 45 مليار دولار، وهي ضعف قيمة العقود المبرمة في هذا القطاع خلال العام 2012، والتي بلغت 22.6 مليار دولار.

وأعطى تقريراً صادراً عن شركة «ڤنتشرز الشرق الأوسط» للأبحاث والخدمات الاستشارية لمحة عن مليارات الدولارات التي تنفق في أنحاء المنطقة مع التركيز على خمسة مجالات هي السكك الحديدية والطرق والمطارات والموانئ ومناطق التجارة الحرة.

وقال التقرير المعنون «سوق البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي 2014»، إن عقود سكك حديدية بقيمة 97 مليار دولار هي قيد التنفيذ، في وقت تعمل فيه الدول الخليجية الست على إنجاز خطة شبكة السكك الحديدية المشتركة التي سيبلغ طولها 2,117 كيلومتراً بحلول العام 2018.

كما أشار التقرير، الذي أُعدّ بالتعاون مع معرض «الخمسة الكبار»، المزمع إقامته بين 17 و20 نوفمبر المقبل في مركز دبي التجاري العالمي، إلى أنه سيتمّ إنفاق ما يقرب من 300 مليار دولار على المطارات في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الخمس المقبلة، مع توقعات بأن تصل أعداد المسافرين في دول مجلس التعاون الخليجي إلى حوالي 4 مليارات مسافر بحلول العام 2017. وتعمل كذلك دول الخليج على توسيع موانئها البحرية باستثمارات تقدر بنحو 25 مليار دولار، بحسب التقرير.

واستثمرت قطر 8.2 مليار دولار في إنشاء ميناء صناعي حديث من المقرر أن يكتمل تشييده في العام 2020، قبل عشر سنوات من الموعد المحدد.

وقدّم التقرير، إلى جانب تحليلاته المتعلقة بقطاع البنية التحتية، توجيهات إرشادية بشأن ترخيص المنتجات والخدمات وتسجيلها في المنطقة. وتشكّل مناطق التجارة الحرة جزءاً حيوياً من تطوير البنية التحتية في دول الخليج، التي تملك جميعها مناطق حرة باستثناء المملكة العربية السعودية، في حين أن دولة الإمارات تملك الغالبية العظمى منها. وعرّف التقرير مناطق التجارة الحرة أو المناطق الاقتصادية الخاصة، بأنها مناطق ذات تشريعات اقتصادية تجارية خاصة تسمح فيها الحكومات للشركات بتأسيس حضور محلي، وذكر التقرير أن لدى دولة الإمارات أعلى عدد من المناطق الحرة، إذ تضمّ 38 منطقة حرة، منها 20 في إمارة دبي وحدها.

ويوضح التقرير كيف تفيد المناطق الحرة الشركات الأجنبية والموردين الأجانب، ويقدّم لائحة بالأمور الواجب اتباعها على الشركات المتطلعة إلى تأسيس حضور في قطاع البنية التحتية الحيوي والمربح في المنطقة.

وينظم معرض الخمسة الكبار، في هذا السياق، منتدىً بشأن كيفية ممارسة الأعمال التجارية في دولة الإمارات. ويرمي هذا المنتدى، الذي يمكن المشاركة فيه دون مقابل، إلى تشجيع المصنّعين والموردين العالميين على تأسيس حضور لأعمالهم في الدولة، مقدماً معلومات وافية عن المناطق الحرة وأطر العمل القانونية ودليلاً إرشادياً مفصلاً حول كيفية تأسيس الأعمال في الدولة.

ومن المنتظر أن يتحدث أمام منتدى «كيفية ممارسة الأعمال التجارية»، ضمن عدد من المتحدثين المختصين، عادل الزرعوني، النائب الأول لرئيس المبيعات في المنطقة الحرة بجبل علي والمنطقة الاقتصادية. وسيقدم الزرعوني لمحة حول الطريقة التي تعمل بها المناطق الحرة في دول الخليج، كما سيتناول أنواع الشركات والقطاعات التي يتم استقطابها للعمل في المناطق الحرة مسلطاً الضوء على بعض قصص النجاح في المنطقة الحرة بجبل علي.

جانب من مشاريع البنية التحتية بدول الخليج

«فوكس سوفت» نت تطلق متجر التطبيقات الجديد خلال أسبوع جيتكس للتقنية 2014

طرحت فوكس سوفت نت متجر التطبيقات الجديد الخاص بها، لتوفر للعملاء وسيلة أكثر سهولة وسرعة وأقل تكلفة لشراء تطبيقاتها الجاهزة للأعمال - والتي تتنوع من تطبيقات تخطيط الموارد المؤسسية إلى التطبيقات المتخصصة بالقطاعات. يسمح متجر التطبيقات الجديد لعملاء الشركة بالاختيار بين التطبيقات المعدّة للحاسوب الشخصي أو الإنترنت أو الأجهزة المتحركة، لتتناسب تماماً مع متطلبات أعمالهم. وفي هذا السياق قال علي حيدر، الرئيس التنفيذي لمجموعة فوكس سوفت نت: «تعمل فوكس سوفت نت على تطوير الحلول المؤسسية منذ 22 عاماً، ولا تقتصر حلولنا على الحلول العامة للمؤسسات، بل إننا نطوّر الحلول المتخصصة ذات المواصفات التي تلبي متطلبات العملاء. فحلولنا تتسم بالمرونة التامة، إلا أن بعض الشركات أو القطاعات لها مزايا خاصة ومتطلبات مختلفة فيما يتعلق بالتعامل مع واجهة التطبيقات أو إعداد التقارير. تتوفر تلك التطبيقات الآن في متجر التطبيقات. لتوفر للعملاء الحلول المتخصصة حسب القطاع أو الشركة، وتلبي توقعاتهم للحصول على تجربة استخدام متميزة لحلول تخطيط الموارد المؤسسية، وامتداداً للتوجه نحو استخدام الأجهزة المتحركة، فقد عملنا على تطوير العديد من التطبيقات الخاصة باستخدام حلولنا على الأجهزة المتحركة، بالإضافة إلى تطبيقات الحاسوب الشخصي والإنترنت. وقد تمكنّا مع الوقت من إنشاء مجموعة ضخمة من تلك التطبيقات التي تعاونا في تطويرها وتنفيذها مع العملاء، لتصبح الآن منتجات جاهزة يمكن للعملاء الحصول عليها مباشرة.»

وأضاف «يتمثل المفهوم الأساسي لإطلاق متجر التطبيقات في تصميم وتقديم مجموعة التطبيقات التي تطورها، وتماشياً مع التوجهات العالمية، فقد اعتمدنا تصميم متجر التطبيقات بحيث يحقق هدفين أساسيين، هما سهولة الاستخدام والعثور على التطبيق المناسب الذي يلائم متطلبات الشركة أو العميل، وسهولة فهم متجر التطبيقات ووضوح مكان التطبيقات فيه بحيث يمكن العثور عليها دون صعوبات. يمكن للعملاء، سواء الحاليين أو المستقبليين، الاطلاع على التطبيقات المتوفرة في متجر التطبيقات، ليحددوا على الفور التطبيقات التي تلائم الحلول المناسبة لهم، والتي يرغبون بتنفيذها، ليقوم مستشارو التقنية لدينا بتصميم الحزمة وفقاً للمتطلبات الخاصة للعميل، وبشكل يمنحهم حلولاً متكاملة. لطالما كانت منتجاتنا الأساسية مدرجة على موقعنا الإلكتروني، والآن، وبفضل متجر التطبيقات، أصبح بالإمكان رؤية كافة الإمكانات التي تحتويها تلك المنتجات، ليصبح من السهل على العملاء اختيار ما يريدون من حلول تلبي احتياجاتهم.»

تجري استضافة متجر التطبيقات على الموقع الإلكتروني لشركة فوكس سوفت نت تحت عنوان «تطبيقاتنا»، ويتميز بمجموعة واسعة من التطبيقات المناسبة لأجهزة الحاسوب الشخصي والإنترنت والأجهزة المتحركة. ومن بين التطبيقات المدرجة على الموقع الإلكتروني تطبيقات الويب مثل تطبيق فواتير الخدمات وتوزيع المهام والمعدات، وتطبيقات الحاسوب الشخصي كتطبيق تخطيط الوسائط واستقصاء الأعمال والمبيعات وتقييم الموظفين وتحليل عروض الأسعار والاستعلام عن المنتجات والذمم المدينة والرسائل الإلكترونية الجماعية وإشعارات التذكير بالدفعات وبيع الشحنات، بالإضافة إلى التطبيقات الخاصة بالأجهزة المتحركة، ومنها «فوكس آي موبايل» وعملاء الخدمات الإلكترونية وتطبيقات جرد المخزون وتطبيق فوكس لنقاط البيع عبر الأجهزة المتحركة، وتطبيق الخدمة الذاتية للعملاء. وستضيف فوكس سوفت نت العديد من التطبيقات الأخرى خلال الأشهر المقبلة.

علي حيدر

«Dell» تطلق الجيل التالي من جدار الحماية SuperMassive 9800

أعلنت شركة Dell عن إطلاق الجيل التالي من جدران الحماية Dell SuperMassive ونظام الإدارة العالمي GSM 8.0 الخاص بالإدارة وإعداد التقارير. ويعد جدار الحماية SuperMassive 9800 الإصدار الأكثر قوة لسلسلة SuperMassive 9000. ويعتبر جدار الحماية الأبرز والأكثر قوة في السوق، والذي يمكن العملاء من الاستفادة ليس فقط من التكاليف المنخفضة فحسب، وإنما التخفيف من المساحة المستهلكة، وتكاليف الطاقة والتبريد في المستقبل. ويوفر نظام GSM الجديد قيمة معززة للعملاء والشركاء على حد سواء، من خلال تبسيط خدمات الجيل الجديد من جدار الحماية وزيادة فعاليتها، ما يساهم في تخفيض استهلاك المصادر، والحد الإجمالي من المخاطر، والالتزام بالمتطلبات عبر ميزة جديدة لأتمتة الأعمال.

ولم تعد الشركات كبيرة الحجم الهدف الأهم لعمليات الاحتيال بعد الآن، وهو الأمر الذي دفع الشركات المتوسطة والمؤسسات- من ضمنها الهيئات الحكومية والمعاهد التعليمية- إلى تبني وسائل الحماية المستمرة لشبكاتها كأولوية ضد القائمة المتنامية من التهديدات التي تأتي مع التكنولوجيا الحديثة. وبدأت الشركات متوسطة الحجم تجد نفسها الهدف المقبل للقرصنة، بينما لا تزال استراتيجيات الحماية لديها في أغلب الأحيان معتمدة على جدار حماية قديم، أو برامج البروكسي، أو أنظمة منع تسلل الدخلاء، والتي تفتقد للإدراك اللازم، ولا تمتلك مزايا التواصل الذكي المطلوبة للحماية من الهجمات المتطورة في يومنا هذا.

وبحسب غارتنر، "أصبح الأمن أحد أهمالأولويات (وتحديا) لأغلب الشركات متوسطة الحجم خلال السنوات الثلاث الماضية. ووجد مسؤولو تقنية المعلومات أنفسهم مضطرين لتأمين حماية أكبر لحلول تقنية المعلومات ضمن ميزانيات محدودة".

وللتفوق على إطار التهديدات المتغير، لا بد من الحصول على مراكز بيانات تتميز بالسرعة، وتكون قابلة للتطوير والتحكم، وفعالة من حيث التكاليف. والأهم من ذلك، آمنة. ويجب أن تكون طبقة حماية الشبكة قابلة لتوسعات كبيرة تدعم أكبر مستويات الاستهلاك ذو النطاق العريض لمراكز البيانات، وبدون أي توقف على الإطلاق، وذلك بهدف تلبية الطلب الكبير على البيانات وقدرات الاستيعاب.